الميثاق
الاثنين ٦/ ٤/ ٢٠٠٩م - الموافق: ١٠ ربيع ثاني ١٤٣٠هـ- العدد(١٤٤٦)
Monday6-Apr. / 2009 - Issue:(1446)
10
اقتصاد

الصندوق السعودي يدعم بلادنا بـ325 مليون دولار

■ «الميثاق»-خاص: وقعت اليمن والصندوق السعودي للتنمية الاحد على مذكرة اتفاق منحة بمبلغ ٢١٣ مليون دولار، واتفاقية قرض بمبلغ ١٠٧ ملايين دولار للمساهمة في تمويل مشروع الطريق المزدوج «عمران- صنعاء- ذمار- تعز- عدن»، كما وقع الجانبان على مذكرة اتفاق منحة بمبلغ ٤,٦ مليون دولار للمساهمة في مشروع استراتيجية مكافحة الملاريا في اليمن.وجاء توقيع الاتفاقيات الثلاثة على هامش الاجتماع التشاوري الثالث لمتابعة نتائج مؤتمر المانحين للجمهورية اليمنية والمراجعة نصف المرحلية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠م.ويهدف مشروع الطريق المزدوج الى المساهمة في تحسين الوضع الاقتصادي من خلال ربط المناطق والمدن مع بعضها وتسهيل حركة النقل وتوفير الوقت وتبادل البضائع وتسويق المنتجات الزراعية، كما يهدف مشروع استراتيجية مكافحة الملاريا الى رفع المستوى الصحي في اليمن ومنع انتشار المرض في المناطق المجاورة..

وقع الاتفاقيات نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم اسماعيل الارحبي، ونائب الرئيس والعضو المنتدب للصندوق السعودي للتنمية المهندس يوسف بن ابراهيم البسام. ■

مؤشرات اقتصادية

مجلس التعاون الخليجي يجدد حرصه على تعزيز التنمية في اليمن

■ «الميثاق»-خاص:

جددت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية حرصها على تعزيز اندماج اليمن في نسيج مجلس التعاون، والعمل سوياً مع الجهات المختصة في اليمن ومع شركاء التنمية لدعم مسيرة التنمية في اليمن، وما يتطلبه ذلك من متابعة وتنسيق في مجال تحديد الاحتياجات التنموية لليمن للسنوات العشر القادمة، ودراسة الخطط اللازمة لتمويلها وتنفيذها.

جاء ذلك في كلمة الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبدالرحمن بن حمد العطية خلال اللقاء التشاوري الثالث بين الحكومة اليمنية والمانحين بصنعاء أمس، والتي ألقاها نيابة عنه مدير ادارة التكامل الاقتصادي والدراسات بالأمانة العامة لمجلس التعاون الدكتور عبدالعزيز العويشق.

وقال العويشق: إن اللقاء التشاوري يأتي ضمن جهودنا المشتركة والمتواصلة لتعزيز العلاقات بين اليمن ومجلس التعاون، حيث تمثل اليمن مكانة خاصة في منظور مجلس التعاون الاستراتيجي للمنطقة، وهو تعاون يسير وفق عدة مسارات متوازية، تحت أشراف ومتابعة من قبل أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس وفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

الدكتور البواب يواكب إيقاع العالم في «اقتصاديات ٦»

■ اختزال عوالم الاقتصاد الشاسعة.. والإلمام بشؤون القطاع الذي بات يدير العالم وتدور حوله وفي فلكه شؤون الدول والمجتمعات والمؤسسات والأفراد على السواء.. مهمة قد تبدو مستحيلة.. ولكن اقتحامها يعد محاولة جسورة خاضها الدكتور أحمد اسماعيل البواب على مدى ٥٣٢ صفحة ضمّنها كتابه الجديد «اقتصاديات٦».حظي الكتاب بتقديم ثلاثي تشارك فيه كل من الدكتور عبدالعزيز المقالح والدكتور يحيى المتوكل وزير الصناعة والتجارة، والدكتور خالد طميم رئيس جامعة صنعاء.

واتفقت قراءات الثلاثة على الاضافة النوعية والمتخصصة التي يقدمها المؤلف في هذه اللحظات العالية المضبوطة على نبض السوق وإيقاع الاقتصاد.

الدكتور البواب فتح باباً مهماً للدخول في عوالم الاقتصاد والإلمام ببعضٍ من أهم سياساته وآلياته وتحولاته. ■

وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لـ «الميثاق»:

الحكومة حققت معدل نمو اقتصادي 4.3 ٪

■ شدد وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع خطط التنمية الدكتور مطهر عبد العزيز العباسي على ضرورة تنشيط القطاعات الاقتصادية للانتقال من المعدلات المتواضعة للنمو الاقتصادي إلى مستوى أعلى مع التركيز على القطاعات الواعدة، وأهمية بذل الجهود للتقليل من آثار الصدمات الخارجية التي واجهها الاقتصاد الوطني خلال الفترة الماضية.

وأكد الدكتور العباسي لـ "الميثاق" على ضرورة الحرص على تحقيق الاستدامة المالية في الموازنة العامة للدولة من خلال تنويع وزيادة الايرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق العام، وضرورة وضع إستراتيجية وطنية لتفعيل الوساطة المالية وتنشيط القطاع المصرفي ليكون مواكباً للمستجدات ومستجيباً لمتطلبات التنمية ورافداً لاستثمارات القطاع الخاص.

كتب/ جمال مجاهد

وأوضح أن من أهم الدروس المستفادة والاستخلاصات التي خرج بها التقرير التقييمي للمراجعة نصف المرحلية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦- ٢٠١٠، الاستمرار في تطوير بيئة الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار حتى يلعب القطاع الخاص دوره المنشود في تقليل اعتماد الاقتصاد على النفط وتوليد فرص العمل وتحسين مستوى الدخل، ووضع المعالجات السليمة لتحسين الأداء في تنفيذ البرنامج الاستثماري العام للخطة وتطوير القدرات الاستيعابية للمشاريع الممولة خارجياً وتحسين آليات العمل مع المانحين في ضوء تعهدات مؤتمر المانحين بلندن عام ٢٠٠٦.

وكشف العباسي عن تغيرات ومستجدات أثرت على مستوى أداء الاقتصاد خلال الفترة ٢٠٠٦- ٢٠٠٨، أبرزها الارتفاع العالمي لأسعار المواد الغذائية وما جلبه من تضخم مستورد والتأثير على الشرائح الفقيرة والأقل دخلاً في المجتمع، وبروز نوازع الفتنة في محافظة صعدة وما قادت إليه من دمار وخسائر وما تطلبته من موارد لإعادة البناء ونشر السكينة والأمن والأمان بين المواطنين، بالإضافة إلى التغيرات المناخية وما نتج عنها من كوارث السيول وما خلفته من ضحايا في الأرواح ودمار في الممتلكات وما فرضته من تخصيص موارد إضافية لمعالجة الأضرار والآثار، والأزمة المالية العالمية وتأثيراتها المختلفة على الاقتصاد الوطني من خلال تراجع أسعار النفط وانكماش الاستثمارات الأجنبية وتراجع تحويلات المغتربين، بالإضافة إلى الأحداث الإرهابية التي أثرت بشكل سلبي على تدفق الاستثمارات والحركة السياحية، وتزايد تدفق اللاجئين من القرن الأفريقي.

وقال وكيل قطاع خطط التنمية إن السنوات الثلاث الأولى من عمر خطة التنمية شهدت أداءً مقبولاً رغم عدم تمكنه من تحقيق الهدف المطلوب حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٤,٣٪ خلال الفترة ٢٠٠٦- ٢٠٠٨ مقابل المخطط ٥,٧٪. وبلغت نسبة النمو الاقتصادي ٤,٥٪ في عام ٢٠٠٦ و٤,٧٪ في عام ٢٠٠٧ و٣,٦٪ في عام ٢٠٠٨، ويتوقع أن يحقق النمو الاقتصادي نسبة ٤,٣٪ في العام ٢٠٠٩ و٧,١٪ في العام ٢٠١٠.

وأوضح العباسي أن القيمة المضافة لقطاع الزراعة والري نمت بمعدل ٣٪ وانخفضت زراعة القات إلى ٩,٥٪ من إجمالي المساحة المزروعة، وانخفضت كمية الإنتاج السمكي بمعدل -١٣,٢٪ وسجلت القيمة المضافة لقطاع الثروة السمكية نمواً سالباً -١٧,٩٪ خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ ونمواً موجباً في عام ٢٠٠٨ قدره ٤٪.

وانخفض إنتاج النفط في عام ٢٠٠٨ بنسبة ١١٪ عن المستوى المتوقع في الخطة، وبلغت احتياطيات الغاز الطبيعي ١٨,٤ تريليون قدم مكعب، وزاد معدل الاستهلاك المحلي من الغاز المسال بمعدل ٤,١٪ سنوياً، مع بدء تنفيذ مشروع تنمية وتصدير الغاز.

نسعى لتقليل الاعتماد على النفط وترشيد الإنفاق العام

ونما قطاع التعدين "المقالع والمحاجر" بمتوسط ٥,٦٪ خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ وبمعدل ٦٪ في ٢٠٠٨.

وأحرز قطاع الصناعة نمواً عالياً خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ بمعدل ١١,٣٪ ولكنه تراجع إلى ٥,٤٪ في ٢٠٠٨، بينما نمت السياحة الوافدة بمعدل ٦,٢٪ سنوياً.

البنية التحتية

وأشار العباسي إلى قطاعات البنية التحتية حيث بلغت نسبة التغطية بالمياه من الشبكة العامة ٦٥٪ في الحضر و٩٪ في الريف، وبمعدل ٢٦٪ في عموم الجمهورية، كما بلغت نسبة التغطية بالصرف الصحي "الشبكة العامة" ٥٠٪ في الحضر و١٪ في الريف، وبمعدل ١٦٪ في عموم الجمهورية، ولم يتحقق أي خفض ملحوظ في سحب المياه الجوفية أو أي تحسّن في التوزيع داخل قطاع المياه والبيئة أو في كفاءة استهلاك المياه.

وزادت الطاقة الكهربائية المركبة من ١٠٠٣ ميجاوات إلى ١١٣٣ ميجاوات، وبلغت أطوال الطرق الإسفلتية في عام ٢٠٠٧ "١٣ ألف كم" والحصوية ١٨ ألف كم.

وتناقصت البضائع الجافة المفرّغة والمشحونة بمعدل ١,٥٪، وتزايدت كميات النفط المفرّغة والمشحونة بمعدل ٧,٣٪، فيما بلغ متوسط عدد الحاويات المتداولة ٦٦٥ ألف حاوية في السنة. وتزايد عدد الركاب المسافرين عبر المطارات الدولية والداخلية بمعدل ٨,١٪ و١٥,١٪ سنوياً على التوالي، وزاد ركاب "اليمنية" بمعدل ٣١,٨٪ في السنة.

وبلغت السعات الهاتفية المجهزة للسنترالات الهاتفية مليون و٣٢٦ ألف خط منها ١٨٨ ألف خط في الريف، وبلغت نسبة التغطية البريدية في ٢٠٠٧ مكاتب بريد واحد لكل ٨٥ ألف مواطن.

التنمية البشرية

وفي قطاع تنمية الموارد البشرية ارتفع معدل الالتحاق الصافي في التعليم الأساسي من ٦٤,٣٪ إلى ٦٥,١٪، وارتفع معدل الالتحاق الإجمالي من ٧٣,٧٪ إلى ٨٠,٨٪، كما ارتفع معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوي من ٣٣,٤٪ إلى ٣٧,٥٪، بينما انخفضت نسبة الالتحاق في التعليم الفني والتدريب المهني من ١,٨٪ من الملتحقين بالتعليم الثانوي في عام ٢٠٠٥ إلى ١,٥٪ لتصل إلى ١,٤٪، وارتفع عدد الملتحقين بالتعليم التقني من ٥٪ إلى ٦,٨٪.

أطوال الطرق الإسفلتية ترتفع لتصل إلى ١٣ ألف كم والحصوية ١٨ ألف كم

وارتفع معدل الالتحاق بالتعليم الجامعي من الفئة العمرية للسكان بعمر ١٩- ٢٤ سنة من ٧,٣٪ إلى ٧,٦٪، وارتفع الالتحاق بالتخصصات العلمية من ١٦,٧٪ إلى ١٩,٩٪.

وانخفضت وفيات الأطفال الرضع من ٧٣,٤ لكل ألف مولود إلى ٦٩ لكل ألف مولود، وانخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر من ٩٢ طفلاً لكل ألف طفل إلى ٧٨ حالة لكل ألف. وارتفع توقع العمر عند الميلاد من ٦١,١ سنة إلى ٦٢ سنة، كما حققت التغطية بخدمات الصحة إلى ٦٥٪.

وأكد الدكتور مطهر العباسي أن عدد السكان ارتفع من ٢٠,٢ مليون نسمة إلى ٢١,٤ مليون نسمة، كما ارتفع معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة من ٢٠,٨٪ إلى ٢٧,٧٪، وارتفعت نسبة الولادات تحت إشراف طبي من ٢٥٪ إلى ٣٥,٧٪. ولفت إلى ازدياد قوة العمل من حوالي ٣,٤ مليون إلى ٤,٦ مليون شخص، وارتفاع حجم المشتغلين من ٣,٥ مليون إلى ٣,٨ مليون شخص، بينما بلغ معدل البطالة ١٥,٩٪.

وفي قطاعات شبكة الأمان والحماية الاجتماعية بلغ إجمالي المشاريع المنفذة للصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الفترة ٢٠٠٦- ٢٠٠٨ "٣٠٦٥ مشروعاً" في مجال البنية التحتية الأساسية المادية والاجتماعية بتكلفة إجمالية قدرها ٣٩٤ مليون دولار، أسهمت هذه المشاريع في توفير ١٤ مليون و٩٧٤ ألف فرصة عمل مؤقتة "يوم- عامل".

كما نفذ مشروع الأشغال العامة ١٠٢٠ مشروعاً في مجال البنية التحتية الأساسية المادية والاجتماعية بتكلفة إجمالية قدرها ٥٩ مليون دولار.

وقال العباسي إن أغراض المراجعة نصف المرحلية لخطة التنمية تمثلت في مراجعة مجريات التنفيذ ونتائجه وعقباته ومشاكله، والاستفادة من نتائج هذه المراجعة في رفع كفاءة البرمجة والنهوض بمستويات التنفيذ، وإعادة تنقيح الأهداف والسياسات إذا اقتضى الأمر، وضمان تحقيق نتائج أفضل خلال الفترة المتبقية من الخطة إلى نهاية العام ٢٠١٠.

وأوضح أن تلك المراجعة تتميز عن خطة التنمية بأنها تحاول أن تكون أكثر واقعية بشأن معدلات النمو الاقتصادي المحتمل على الصعيدين الكلي والقطاعي، وتؤكد وبدرجة أقوى من الخطة على إصلاحات السياسة من خلال مجموعة إجراءات مقترحة على مستوى كل قطاع، وعلى أهمية تطوير آليات للمتابعة والتقييم على مختلف المستويات والتي تهدف لمتابعة تنفيذ السياسات والإصلاحات المقترحة، كما تركز بشكل أكبر على الجهود التنموية في الريف وتحسين الظروف المعيشية في تلك المناطق. ■

تقرير حديث يؤكد ان: اليمن تتبّع أفضل السياسات الاقتصادية والاجتماعية

36 ألف وظيفة توفرها الحكومة والقطاع الخاص

■ كشف تقرير حكومي حديث أن وزارة الخدمة المدنية والتأمينات وفرت ١٧ ألف وظيفة وقامت بإحلال ٣٦٢ موظفاً بدلاً عن المتعاقدين الأجانب، فيما بلغ عدد فرص العمل التي وفرتها مؤسسات القطاع الخاص ١٩ ألف فرصة عمل، منها ١١ ألف فرصة عمل عبر مكاتب التشغيل و٨ آلاف عبر أرباب العمل، وذلك خلال الأعوام الثلاثة الماضية.

كتب/ المحرر الاقتصادي

وأكد التقرير الذي حصلت عليه "الميثاق" أن اليمن اتّبعت أفضل الممارسات في إطار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من أهمها تخصيص أراضٍ لتنمية مشاريع الإسكان للشباب وذوي الدخل المحدود في تسع محافظات بمساحة إجمالية تزيد على ١١,٥ مليون متر مربع، وافتتاح بنك الأمل للتمويل الأصغر للتخفيف من البطالة وتوفير فرص العمل، وتحقيق زيادة سنوية في المرتبات الأساسية بمبلغ ١٣٨,٥ مليار ريال لـ ٨٦٤,٥ ألف موظف وبمتوسط زيادة شهرية ١١,١ ألف ريال للموظف، ورفع أجور عمال النظافة إلى الحد الأدنى للأجور "٢٠ ألف ريال".

وأشار التقرير الرسمي إلى قيام الحكومة بإعفاء الأسر الفقيرة من رسوم الخدمات الصحية والتعليمية بموجب بطاقة الرعاية الاجتماعية وتشجيع منظمات المجتمع المدني على توفير خدمات صحية مجانية للفقراء، وإصلاح وتطوير البنية التشريعية لقطاع المياه والبيئة وتحسين إدارة الموارد المائية.

ولفت إلى أن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦- ٢٠١٠ أكدت اهتمام الحكومة برفع مستوى دخل الفرد وإيجاد فرص عمل، لذلك خصصت الدولة أراض لتنفيذ مشاريع الشباب الزراعية بمساحة إجمالية ٧٤,٣ مليون متر مربع في محافظات لحج والحديدة وحضرموت، كما تم إقرار الإستراتيجية الوطنية للتمويل الأصغر، وتشجيع إنشاء المؤسسات الوطنية العاملة في مجال الإقراض الصغير والأصغر.

ولزيادة وتحسين دخل الأسر الفقيرة تم إنشاء ٥٧ مركزاً للأسر المنتجة لتدريب المرأة على العديد من المهارات الفنية والمهنية في جميع محافظات الجمهورية. وقد أسهمت هذه المراكز خلال السنوات السبع الماضية في تدريب ما لا يقل عن ٦١ ألف امرأة على ١٦ من التخصصات المهنية مثل الخياطة والتريكو والكمبيوتر والطباعة والسكرتارية والاقتصاد المنزلي، وتدريب ٢٠ مدرسة على حياكة الجلود والنقش على الخشب والزجاج، فضلاً عن تأسيس الجمعية العامة لمستلزمات الإنتاج والتسويق السمكي، وتعزيز دور الاتحادات التعاونية والزراعية والسمكية والإسكانية لتلبية احتياجات المزارعين والصيادين.

وفي مجال القروض وبهدف إنشاء المشروعات الصغيرة المدرّة للدخل تم منح خمسة آلاف قرض صغير للمستفيدين من الضمان الاجتماعي من خلال صندوق الرعاية الاجتماعية الذي يقدم مساعدات مالية مباشرة للفقراء والمحتاجين، كما تم تدريب ٢٤ ألفاً من المستفيدين والمستفيدات، ومنح ٤٠ مليار ريال لمليون وخمسين ألف حالة بنسبة زيادة ٤,٧٪ عن الأعوام السابقة وبنسبة ٥٤٪ للذكور و٤٦٪ للإناث..وأوضح التقرير أن الدولة حرصت خلال الأعوام ٢٠٠٦- ٢٠٠٨م على زيادة النفقات التنموية للتخفيف من الفقر وخفض معدلات البطالة بزيادة مشاريع العمالة الكثيفة بمبلغ ملياري ريال بنسبة زيادة ٠,٥٪ عن الأعوام السابقة، ودعم التعليم الفني بـ ١٧ مليار ريال وبنسبة زيادة ٣,٧٪.

وبحسب التقرير فإن بلادنا تواجه موجة غلاء اجتاحت العالم بأكمله ولمواجهة ذلك وتحقيق مستوى معيشي أفضل نفذت الحكومة حزمة إصلاحات شملت الجهاز الإداري للدولة وتطوير البناء الهيكلي والمؤسسي للأجهزة الحكومية حيث تم بنهاية العام ٢٠٠٨، تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من الإستراتيجية الوطنية للأجور، وزيادة معاشات المتقاعدين بمبلغ ٢٣,٢ مليار ريال لـ ٢٢٦,٢ ألف متقاعد بمتوسط زيادة شهرية ٥,٨ آلاف ريال، ومنح بدل طبيعة عمل لـ ٢١٢,٢ آلاف موظف في قطاعي الصحة والتربية بلغت تكاليفها ٢٥ مليار ريال سنوياً. وأشار إلى مجموعة سياسات وإجراءات انتهجتها الحكومة للحد من المغالاة في الأسعار ومحاربة الاحتكار حماية للمستهلك، من أهمها إنشاء مراكز الصادرات ومخازن التبريد، وتنفيذ مشاريع في مجال الخزانات والحواجز المائية والطرق ومشاريع مياه الشرب، وتنفيذ تسعة مشاريع مياه وأربعة مشاريع كهرباء، والتوقيع على اتفاقية القرض مع صندوق أبو ظبي للتنمية لتمويل إنشاء بعض السدود، وتقديم الدعم لمختلف المنتجات الزراعية، واستصلاح أراض زراعية في وادي حضرموت، ودعم الإنتاج الحيواني والمحافظة على الثروة الحيوانية. بالإضافة إلى إنجاز عدد من الأنشطة المتصلة بالحفاظ على مصادر المياه الجوفية والاستفادة من مياه الأمطار، واستكمال مركز تطوير الصادرات الزراعية والسمكية.■